الحذف مقاربة وصفية بين اللسانيات العربية
ونظرية الربط العاملي لنوام تشومسكي

د/ شفيقة العلـوي
أستاذة محاضرة في اللسانيات والعلوم اللغوية العربية
بالمدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة – الجزائر

تمهيد

لاشكّ أن النّحو العربي لا يختلف عن غيره من النظريات اللّسانية. فهو يكتنف إليه ظواهر – إنْ بالحذف أو التّقديم أو التّأخير – تغيّر من التّنظيم الدّاخلي لبناه الأساسيّة ذات الوظيفة النّحويّة والدّلاليّة، وتسدي للمتكلّم تنوّعات أسلوبيّة متباينة، تمكنه من التّعبير عن حالاته النّفسية، ورغباته، وأفكاره بكيفيات ذاتيّة تراعي المعطيات الاجتماعية، الثّقافية، الجغرافيّة عموما؛ فتغدو اللّغة بذلك حيّة متطوّرة لا ميتة، متجدّدة لا نمطيّة.

إنّ الإنسان مفكّرا كان أو لاسنا، يتصرّف في جمله المنشأة، فيغيّر تركيبها الدّاخلي مسقطا حرفا، كلمة أو جملا؛ أو مقدّما ما يجب تأخّره، كلّما دعته الحاجة إلى ذلك، حتى يسلس لسانه، ويستقيم معناه وينضر أسلوبه، ويدّق فكره ويقوى حكمه، فيُعرف بالفصاحة ويُشار له بالملكة اللّسانية والبيان. لأنّه عرف أنّ البلاغة في الإيجاز، والفصاحة في الصّمت عن النّطق – أحيانا – والإفادة في عدم الإطالة، والبيان كلّ البيان في الاختصار، والتّشويق بالتّقديم والتنغيم الموسيقي "...**فإنّك ترى ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق**"[1].

فحذف بعض الكلم من الخطاب أو تصدّره إذكاءٌ للمعنى، وتقريب له من نفس السّامع، وإثراء الدّلاليّة للجماعة النّاطقة.

إنّ التّغيير في بناء الجملة العربيّة وسيلة المتكلّم للتّعبير عن معانٍ يعجز الخطاب العادي عن إيصالها ؛ فيسقط من السّلسلة الكلاميّة كَلِما عاملا كان أو معمولا، أو يقدّمه (أي المعمول)، فيتغيّر – إذا ذاك – البناء الخارجي الشّكلي للجملة، دون أن يؤثّر ذلك على محتواها الدّلالي والوظيفي، – كما سيتضح أدناه –.

إنّ التّغيير في بناء الجملة لا يتّم إلاّ إذا عُلم العنصر المحرّك (بالحذف أو التّقديم) عاملا أو معمولا بقرينة لفظيّة أو حاليّة **(والحذف للعامل لا يكون بوجود قرينة لفظية أو حالية)**[2]، ويؤكّد سيبويه – (ت 180 هـ) – إمام النّحاة هذه الحقيقة فيقول: **(... فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها، لم يحتج إلى اللفظ المطابق، وإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان للتأكيد، وإن لم يؤت به، فللاستغناء، فلذلك يجوز حذف العامل)**.[3]

فحذف العامل أو المعمول، أو تقدّمه في كلام العرب المستقيم جائز في لغتهم. وهو دليل فصاحة لسانهم، وبلاغة معناه، وسلامة قلمهم وذكاء قريحتهم. [4] وإذا ثبت هذا، فإنّه سيترك في موضعه – (أي العنصر المقدّم / أو المحذوف) – فراغا يدعى المقولة الخالية معجميّا.

1- التّغيير في بناء الجملة

- أسبابه

قد تأكّد أنّ الجملة العربيّة ليست بنمطيّة، فالمتكلّم – السّامع يحتجن إليه وسيلة التّغيير في بناءها الدّاخلي والخارجي، وذلك بتحريك العنصر المعجمي من موضعه الأصلي – سواءٌ تمّ له ذلك بالحذف أو التّقديم – إلاّ أنّه ينبو عنه، فلا يُجنح إليه إلا إذا:

1. -تضمّن الكلام دلالة لفظيّة أو حاليّة على العنصر المنقول أو الواجب إسقاطه **(... قد تقدّم قولنا إن قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ)**.[5]
2. -أو بات النّاطق – السّامع مدركا للمعنى، عالما وواعيا به **(... وذلك قولك ليس غير وليس إلا كأنّه قال ليس إلاّ ذلك، وليس غير ذلك، لكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني)**.[6]
3. -إذا كثر دور الكلمة في اللّسان الدّارج خفّت، فجاز اختفاؤها من البناء **(... ولا يحذف إلا كثير الاستعمال للتخفيف، ولكون الشّهرة دالة على المحذوف)** [7]، ولذلك جاز عند النّحاة إضمار الفعل أبتدئ من "أبتدئ باسم الله"، وكذا إضمار "كان" العاملة – من (إن خيرا فخيرٌ)؛ فالتّقدير "**إن كان خيرا فخير**" – لكثرة استعمالها **(وإنما أضمرت كان دون غيرها لأنها كثرت في الاستعمال، ولِمَا كثُر في الاستعمال شأن في التّخفيف، ولأن معناها إذا حذف لا يخلّ، فجاز فيها الحذف لذلك)**.[8]
4. -إذا رغب المتكلّم في الإيجاز، اختصر لفظه، وأبان – رغم ذلك – عن معناه وأوضح غايته من الإنشاء دونما ملل أو نفور واستثقال: **(ويجوز حذف حرف النداء اختصارا... يوسف أعرض، ربنا**

لا تزغ...) [9]، و(**...العرب إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها).**[10]

5 -إذا أوثر التّخفيف، أضمر المتكلّم ما لا يرى فيه خفاء معنى. ولذلك تسقط العرب الحركة الصّوتيّة طلبا للخفّة ومجانبة للاستقلال.[11]

6 -إذا طال الكلام عمد المتكلّم للحذف، فأسقط ما لا يؤدي اختصاره لضياع المعنى أو التباسه؛ كحذف جوابي الشّرط والقسم والصّلة. فـ **(قد تحذف جملة أو أكثر إذا دلّ عليها دليل واستطال الكلام، حيث بحسن الحذف اختصارا، ومنه حذف جواب الشّرط في قوله تعالى: ﴿ولو أنَّ قُرآنا سُيِّرت به الجبالُ أو قُطعت به الأرضُ، أو كُلِّم به الموتى﴾ لم يذكر الجواب في الآية: وتقديره، لكان هذا القرآن).**[12]

7 -وقد يجنح المتكلّم – السّامع للتّغيير في البناء التّركيبيّ للجملة بتقديم كلمة، أو حذفها من موقعها الأصليّ، حتى يحافظ على النّغم الموسيقي، الذي يحقّقه السّجع أو الفواصل – غالبا – نحو قوله تعالى: ﴿**ما وَدَّعكَ ربُّك وما قلى**﴾[13]، و﴿**خذوه فغلُّوه ثمَّ الجحيمَ صلوه**﴾[14]، ففي الآية الأولى أسقط الضّمير كاف من الفعل "وما قلاك". وفي الثّانية قُدّم لفظ "الجحيمَ" على فعله، لأنّه أدقّ وأرقّ حسّا، وأكثر موسيقى. وهذا سرّ انجذاب القارئ المسلم إلى القرآن وتأثّره به بمعنىً وبلاغةً وعقيدةً.[15]

8 -ويتم التّغيير أيضا في مواضع أخرى ثبتت في لغة العرب الفصيحة، إذا سعى المتكلّم للتّعبير عن حالات نفسيّة تخالجه، فيحذف إذا أراد التّعظيم والاحتقار، والسّخرية أو الدعاء أو شعر بالخوف من أمر، أو عليه، أو بات جاهلا له كـ (سُرق المتاعُ). أو معروفا واضحا لديه كحذف الفاعل والبناء للمجهول.[16]

9 -والتّغيير بالتّقديم – أخيرا – واجبٌ في لغة العرب الفصحاء، إذا بات في التّأخير ضياعٌ للمعنى واختفاءٌ للغرض، وإذكاءٌ للّبس، نحو قوله تعالى: ﴿**وقالَ رجلٌ مؤمنٌ من آل فرعونَ يكتُم إيمانَهُ**﴾.[17] فالمقدّم هنا "آل فرعون"، وهي عبارة تصف كلمة رجل، ولو تأخّرت عن جملة "يكتم إيمانه" فقيل: "رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون "لتُوهِّم بأنّها متعلّقة بالفعل، وليست قطُّ صفة للرّجل تعيّن انتماءه (أي من آل فرعون). [18] فإذا تأكد اللاسن أنّ في تقديمه لبعض الكلم وضوحا وبيانا، فعل ذلك وأبلغ **(كأنّهم يقدّمون الذي أهمّ بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى).**[19]

إنّ التّغيير في بناء التّركيب اللّغويّ ظاهرة أسلوبيّة، بيانيّة وجماليّة؛ تسلسه (أي التركيب)، وتحافظ – رغم ذلك – على معناه ودوره الخطابي، وتحبّبه للقارئ / السّامع فيروق له.

2- شرط التّغيير في بناء الجملة

إنّ نقل أيّ عنصر من عناصر التّركيب اللّغويّ أو النّحويّ * من موضعه الأصلي لآخر جديد، يترك فراغا معجميّا يُوسم بالمقولة الفارغة – (مقفا) – مادامت معدومة صوتيّا (Elément nul).

وحتى يفهم المخاطب معنى السّلسلة اللّغويّة الجديدة، لابد أن يغدو المحذوف **(كالمنطوق من حيث كان الكلام مقتضيا له، لا يكمل معناه إلا به).** [20] ولذاك، فحتى يُفهم المقصود من الخطاب، ويُتبيّن ما صُمت عن النّطق به، لابدّ أن يحتفظ المحذوف بما يدلّ عليه من لفظ أو غيره **(... واعلم أنّ جميع ما يحذف، فإنهم لا يحذفون شيئا وإلا فيما أبقوا دليل على ما ألقوا)** .[21] وقد أكّد ذلك ابن جني حين قال: **(قد حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته).**[22]

فلا يصحّ الحذف – اتّفاقا – في العربيّة إلاّ إذا وُجد ما يدلّ على المحذوف. فأمّا **(إن عُريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال، فإنّ حذفها لا يجوز).** [23]

(فكلّ ما كان معلوما في القول، جاريا عند النّاس، فحذفه جائز لعلم المخاطب).[24]

ولن تكون هذه الدّلالة اللّفظيّة أو الحاليّة على الغائب لفظا وخطا، سوى ضرب من الأثر (la trace)، الذي نادت به نظريّة تشومسكي الجديدة (التّحويليّة العامليّة)، والذي يحيل مرجعيّا، دلاليّا، ونحويّا على السّابق / المحذوف. ويكون بمثابة ذاكرة تحفظه صوتيا ووظيفيّا. إنّه **(عنصر معدوم من الوجهة الصوتية، غير أنّه يشير إلى الموقع الأصلي الذي كان يحتله في البنية العميقة عنصر معين، كان قد تم حذفه أو إزاحته)**[25].

إنّ ما أجمع عليه النّحاة، واعتبروه قانونا عاما يقيّد تحويل الحذف ويرسم مواضع اللّجوء إليه، ويحدّد مواطن النّبو عنه، حتّى لا يلحن اللّسان، وتنبو ملكته عن الاستقامة النّحويّة، هو البديل اللّساني للمقولة **الفارغة: / الأثر.**

ويتأكّد ذلك مع ابن الحاجب (ت 648 هـ) في أثناء حديثه عن جواز حذف المضاف وبقاء المضاف إليه محتفظا بعلامته الصّوتيّة ليغدو – بذلك – أثرا دالا عليه بعد خفاءه: **(كقولك: ما مثلُ عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك، وإنّما اختصا بذلك من حيث كانا لذات واحدة في المعنى، فلما تقدّم ما يدلّ على ذلك، اغتفر أمر الحذف. وبقي أثره على ما كان عليه. فعلى ذلك لا يكون قوله "ونار توقد بالليل نارا" عطفا على عاملين، من حيث كان نارا" مخفوضا بكلّ مقدرة في حكم الوجود، فكأنّه قال "وكلّ نار").**[26]

فلا يستقيم الحذف – إذًا – إلاّ إذا كان فيما بقي دلالة عليه. [27] فكلّ ما أشار للمحذوف يعدّ مقولة فارغة، تحيل على السّابق / المحذوف، وترتبط به دلاليّا، وحاليّا.

إنّ سرّ البحث عن هذا الأثر وتفسيره، إنّما يعدّ وسيلة لربط كلام الناطق بما ينوي ويريد. وبذلك يتحقّق الفهم والإفهام، وتتضّح الغايات والمقاصد، ويجلو المعنى المنوط. وهذا ما أقرّه النّحوي ابن يعيش (ت 643 هـ) **(قال الشارح: اعلم أنّ المبتدأ والخبر جملة مفيدة، تحصل الفائدة بمجموعها، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بد منهما إلا أنه توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهم المعنى بدون اللّفظ، جاز أن لا تأتي به. ويكون مرادا حكما وتقديرا)**[28].

فالمعنى – إذا – لا يتحدد إلا من خلال العلاقة بين عناصر السّلسلة اللّغويّة النّحوية (محذوف سابق/أثر).

3- أنماط الأثر في النّظريّة العربيّة للمقولة الفارغة

3-1- الحركة الإعرابيّة

إنّ الحركة الإعرابيّة هي العلامة الصّوتيّة المتعاقبة على أواخر الكلمات، والتي تكشف عن المعاني النحويّة التي يقصدها المتكلم إذا ما أنشأ.

إنّها القرينة الصّوتية الموصلة للفاعليّة، والخبريّة، والمفعوليّة، والإضافة والحالية إلخ. وبدونها تُستبهم المعاني، ويستغلق على النّاطق والمخاطب – على حدّ سواء – الوعي بها أو استنباط الفائدة منها. [29] ويغدو الكلام شرجا واحدا نمطيا.[30]

فالعلامات الصّوتيّة الظّاهرة أو المقدّرة في أواخر الكلم المعمولة، والحاصلة عن تأثير عامل بنيوي [31] يتحكم في موقعها وظيفيّا، محوريّا ودلاليّا، تعدّ جزءا من العمليّة الإعرابيّة،ولذلك وجب إدراكهاواستحضارهالقدرتهاعلى تفسير العملية الإعرابية والكشف عن المحذوف في الجملة، وبيان المعنى المقصود منها – رغم حذوفها –.[32]

فعند حذف المضاف أو الجار، يعرف المخفوض بالأثر الذي يلزم آخره (أي الكسرة). وعند حذف الفعل يدرك المفعول من أمارته وهي النّصب.

فالحركات – إذًا –، أثر صوتيّ دال على العامل المحذوف ودوره، وتجعله في حكم المنطوق، وإذا ذاك يغدو الكلام مفهوما.

وقد احتوت كتب النّحو أمثلة متنوّعة تثبت قوّة هذا النّمط من المقولة الفارغة. فالجازم يحذف في مثل: "**محمدُ تفدْ نفسك**" **والتقدير**: "**لتفدْ**" [33]، ويظلّ عمله (السّكون) أثرا صوتيّا يحيل إليه في المستوى السّطحي للجملة، كما يتّضح من خلال هذا التّمثيل التّجريديّ:

[جازم + (معمول + أثر)]

[جازم + (يفعل + سكون)]

[(عا [لام] + تفد + (°)]

Ø (أ)

والنّاصب المصدريّ يحذف – أيضا –، ليترك فتحة تدلّ عليه نحو: "**ما كنت لأفعل ذلك**"[34]، والتّقدير: (ما كنت لأن أفعلَ ذلك). والخافض – وإن قبُح إسقاطه لشدّة اتصّاله بالمجرور –، يحذف فتغدو الكسرة علامة دالة عليه حين تواريه، مثل جواب من سأل:

"كيف أصبحت؟ خيرٍ عافاك الله، فأصل الكلام هو: "بخيرٍ عافاك الله"[35].

ولا تكون الحركة الإعرابيّة أثرا صوتيّا ينبئ عن العامل الحرفيّ المحذوف فحسب، بل قد تكون ناجمة عن إضمار الفعل، نحو: "**من ضربت؟ زيدًا**"[36].

فالنّحاة يقدّرون لهذا المعمول المنصوب عاملا فعليّا محذوفا يدلّ عليه أثره ؛ وهو النّصب الظّاهر على آخره – (أي زيداً) –، مثلما يتّضح جليّا من خلال هذا الشّكل التّجريديّ:

ج [م ف ضربتُ] م اس [زيدا] (+ مفع) + أ] ⇐ ج [Ø (زيدًا + فتحة)]

(عا) ⇐ ج [(زيدًا + فتحة)]

⇐ زيدًا.

وبعدُ، إنّ الحركة الإعرابيّة أثر صوتيّ جيء به في أصل الوضع اللّغويّ ليدلّ على نوع المضمر، الذي لا يكون سوى صورة للعامل لا المعمول، **(والحذف للعامل لا يكون إلا بوجود قرينة لفظية)**. [37]

فعند إسقاط العامل لفظا من التّركيب، لابدّ من هذه القرينة الصّوتيّة تعكسه وتوضّح معناه.

3-2- الدّليل الحاليّ

قد يغدو الحال وهو المقام أي الأحوال المشاهدة، المصاحبة للكلام اللّغويّ، والهيئة التي تكون عليها الجماعة النّاطقة * في المجتمع اللّغويّ، أثرا دالا على الوحدات المعجمية المستقلة والمحذوفة من التّركيب السّليم، والمنويّة في النّفس والذّهن: **(ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقال الأفعال الناصبة نحو قولك إذا رأيت قادها خيرَ مقدمٍ، أي قدمت خيرَ مقدمٍ. فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل النّاصب... وكذلك قولك للرّجل يهوي بالسّيف ليضربَ به: عمرًا ... أي اضرب عمرًا... فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله، بل لأنّ ما ناب عنه جارٍ عندهم مجراه، ومؤدٍّ تأديته).**[38]

ولقد تنبّه القدامى من النّحاة إلى هذه القرينة الحاليّة، المنبئة عن المتروك ذكره فقد قال سيبويه: **(وذلك أن ترى شخصا، فصار آية لك على معرفة الشخص، فتقول "عبدُ الله وربي" كأنك قلت: "ذلك عبدُ الله أو هذا عبدُ الله).**[39]

فالمحذوف سواءً أكان عاملا أو معمولا، إن وُجد ما يدلّ عليه من الحال، غدا في حكم المنطوق، واستقام به المعنى وجلا [40]؛ ما دامت القرينة الحاليّة تطابق سابقها / المحذوف المرتبطة به، ارتباطا دلاليّا ووظيفيّا، فتحفظ بقوّته في التّأثير في المتمّمات أو التّأثّر بعاملها.

إنّ المقام يغني عن التّلفّظ بالمحذوف (العاملِ والمعمولِ). ويكون أثرا يوحي إليهما فـ **(...هذا الباب إنما يجوز، إذا علمت أنّ الرجل مستغن عن لفظك بما تضمره، فمن ذلك ما يجري في الأمر والنهي، وهو أن يكون الرّجل في حال ضربٍ، فتقول: "زيدًا ورأسَه... تريد: اضربْ رأسَه. وتقول في النّهي: الأسدَ الأسدَ، نهيته أن يقرب الأسد).**[41]

فقد جاز – هاهنا – نصب كلمة "زيدا"، رغم خلوّ الجملة من عاملها؛ وذلك لأن الحال المشاهدة من الشّخص المتأهّب للضّرب، – أثناء النطق بهذه الكلمة / المعمولة – صارت في حكم العامل المنطوق، فنابت عنه في التّأثير.

وقد أسهب النّحاة في شرح هذه القرينة الحاليّة / الأثر الدّالة على الكلام المحذوف. وتنوّعت الأمثلة التي تقرّها كظاهرة لسانيّة تعين المتكلِّم / المخاطَب على تبيّن واستنباط المعنى المراد من الخطاب. فمن ذلك قول ابن يعيش – (ت 643 هـ)، متحدّثا عن مواطن حذف الفعل واستمرار عمله: **(... إذا كان في الكلام عليه، إمّا قرينة حال أو قال فمن ذلك أن ترى رجلا قد أزمع سفرا، فتقول: راشدًا مهديا، وتقديره اذهب راشدا مهديا).**[42]

ومن ذلك أيضا إضمار الفعل الذي لا يصحّ إظهاره في:

- **باب التّحذير والإغراء** نحو: (إيّاك والشّرَ، والتّقدير: إيّاك باعدْ والشّرَ).

- **وفي باب الاختصاص، والنّعت المقطوع** نحو: "مررتُ بزيدٍ التّاجرَ، أي أعني التّاجرَ".[43]
- **ومع المصادر مطلقا المثنّاة**، نحو: "لبّيك وسعَيك وحنانيَك"، أو الدّالة على الدّعاء نحو: "اللّهمَّ ضبعا وذئبا، كأنّ قائله يدعو على غنم غيره".[44]
- **ومع الحال** نحو: "**بعته درهمًا فصاعدًا، أي فذهب الثّمنُ صاعدًا أو زائدًا**".[45]
- **وفي باب الاشتغال** ، إذا وقع المعمول بعد طلب، سواء تمّ ذلك بقرينة صوتيّة دلاليّة كالاستفهام، الأمر، النّهي أو التّحضيض نحو: "**أزيدا أكرمته**" [46]، فـ **(الفعل قد يعمل محذوفا إذا دلّت عليه الحال)**.[47]

ولا يقتصر الحذف على العامل فحسب، بل قد يشمل المعمول:

- كالصّفة: **(وقد حذفت الصفة ودلّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه الكتاب من قولهم: "يسير عليه اللّيلُ وهم يريدون ليلٌ طويلٌ. وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة، لمّا دلّ منه الحال على موضعها... فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة. فأمّا إن عريت من الدّلالة عليها من اللفظ أو من الحال، فإنّ حذفها لا يجوز)**.[48]
- أو المفاعيل الثّلاث، إذ تقول: أعلمتُ، والصّواب: "**أعلمت زيدا بكرا قائما**" [49]، وقد يحذف المفعول الواحد، إذ لم تتعدم الفائدة، ولم يخل منها السيّاق.[50]
- ومثل ذلك حذف خبر المبتدأ أو النّواسخ والفاعل... إلخ.

فكلّ ما نُوي حذفه، لا يجوز فيه ذلك إلا إذا (**"كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا**).[51]

فتغني – بذلك – قرائن الحال المشاهدة (أي الأثر الحالي) عن اللفظ المتروك ذكره عاملا كان أو معمولا.[52]

3-3- الدّليل المقاليّ / اللّفظيّ

إن الدّليل المقاليّ قرينة لفظية منطوقة موجودة قبل في السّلسلة اللّغويّة وجودا ماديّا ودالة على المحذوف عاملا كان أو معمولا.

وقد تحدّث النّحاة القدامى عن هذا النّمط من المقولة الفارغة / الأثر، وأفردوا له أمثلة تذكره وتحصي مواضعه حتى يدرك المعنى. فمن ذلك:

(يجوز حذف عامله [أي المفعول] الناصب له لقرينة لفظية، نحو... زيدا لمن قال: من ضربت أي ضربت...).[53]

فقد ورد جواب هذا الاستفهام وحدة معجميّة مستقلة عن كافة العناصر اللّغويّة المذكورة من قبلُ؛ ورغم ذلك لزمها فتح الآخر، الذي ينبئ بأنّها معمولة (أي مفعول به) لعامل قد تمّ الاستغناء عنه لفظا، مادام موجودا معنى وبناء فيما سلف من كلم.

إنّ هذا السيّاق اللّفظيّ (أي اللّغويّ) المذكور أولاّ، يعدّ الأثر المقالي – أي اللّفظي –، فإذا انعدم تهدّم البناء، وزالت الفائدة، ومُنِع الإضمار منعا. فـ **(ما لا يحسن إضماره لعدم وجود دليل لفظي أو حال من مشاهدة، فلو قلت "زيدا"، وأنت تقصد "كلم زيدا" ولم يكن هناك ما يدلّ على "كلّم"، من لفظ أو حال، لم يجز الإضمار".**[54]

3-4- الأثر / المقدّر

ينطلق جميع اللّغويين عند ممارسة الحذوف من قانون عام هو: **"اعلم أنّ جميع ما يحذف، فإنّهم لا يحذفون شيئا وإلا فيما أبقوا دليل على ما ألقوا".**[55]

إنّ هذا الدّليل لا يكون قرائن لفظيّة، حاليّة أو صوتيّة، بل كلّ ما يرسخ في الذّهن من معنى، ويستقرّ فيه من تمثيل عقليّ، يعدّ ضربا من الأثر.

فالكلِم المقدّر حرفا كان أو وحدة معجميّة، أو جملة هو أثر ذهنيّ، ثابت في عقل المتكلّم المخاطب معنًى، يعكس المحذوف المنويّ في وجدانه وحجاه.

إنّ نقل الكلم من موضعه الأصلي، لا يسقطه إسقاطا معنويّا، ووظيفيّا، بل خطيّا ليس إلا، ويظلّ – رغم ذلك – محتفظا بكافة خاصياته اللّسانية.

- **فمع تحويل التقديم والتأخير** ، تنقل الكلمة من موضعها الأصلي لآخر جديد خطيّ حسيّ ظاهر، نحو:

ج [أخذتُ [الكتابَ] ← ج [[الكتابَ] [أخذتُ] + أ]

[+ تقديم] (+ مراقب)

- **ومع تحويل الحذف،** تنقل من موضعها المادي لموقع جديد معنويّ هو الذّهن فلا يدرك المحذوف – في الحالتين – إلاّ بإعمال الفكر، والاستنباط؛ وهذا جوهر العمليّة النّحويّة "**التقدير**"، التي تقوم أساسا على الكشف عن المعاني النّفسيّة المنوطة والمتوارية في الذهن، بكيفية اعتباطيّة، لا شعوريّة لأجل التّعرف على مقصود المتكلّم ومرامه. فيتحقق له الفهم والإفهام. وذلك في مثل قول الشّاعر:

"**دعاني إليها القلبُ لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها**"

والتقدير: أم غي".[56]

إنّ المعنى الذي يجنح إليه الشّاعر، لا يبدو تاما، غير ناقص إلاّ إذا روعي الشّكل الحقيقي لهذا التّركيب الاستفهامي الموجود في ذهنه بكيفية لا شعوريّة؛ فيكتمل بناء الجملة بالمحذوف المقدّر. لأنّ لهمزة الاستفهام خاصيّة التّسويّة بين أمرين اثنين هما الرّشد والغيّ فلذلك بات من اللازم التّقدير النّحويّ لاستنباط المنويّ، فيقال: (أرشدٌ طلابُها أم غنيٌّ) فيحصل بذلك الفهم ويتيسّر.[57]

وتتعدّد الأمثلة في كتب النّحو العربيّ على هذا النّمط من الأثر / المقدّر، ويظهر ذلك مثلا في:

- **الظّرف الواقع خبرا** نحو: "**زيدٌ أمامك**" ، فقد ذهب البصريون إلى أنّه – أي أمامك – منصوب بفعل تقديره زيد استقرّ أمامك.[58]
- **وفي المبتدأ الواقع بعد جواب الاستفهام** نحو: "**ما أدراك ماهية ؟ نار**" "**أي هي نار**".[59]
- **وفي النداء** نحو: "**يا زيدُ**"؛ إذ أنّ أصل التّمثيل القائم في الذّهن هو: "أدعو زيدا"، فالمنادى مفعول واقع عليه معنى الدعاء بإجماع النحاة: (**... انتصاب المنادى لفظا أو محلا... على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، فأصل يا زيد "أدعو زيدا" فحذف الفعل حذفا**).[60]
- **وفي النّاسُ مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخيرٌ**"[61]، فبدون تقدير ما لم ينطق، وبدون استحداث ما لم يُرَ، وهو "إن كان علمهم خيرا، فجزاؤهم خير" لا يمكن قطُّ إدراك المراد من هذا الشّرط.
- **وأما المصادر في بدء الكلام** نحو: "**سقيا لك ورعيا**" ، فلا يعقل نصبها إلا بتوهّم فعل غير مذكور، مجرّد من الخواص الصّوتيّة النّطقيّة، يكون علّة ذلك الأثر النّحويّ، فيقال: التّقدير أسقى لك سقيا وأرعى لك رعيا الخ.

ومن ثمّ، يصبح كلّ تمثيل ذهنيّ غير منطوق، مجرد من الإشارة الصوتيّة في مستوى البنيةالسّطحية، موجود في العقل، غير مرئي، مقدّر ومنويّ في النّفس أثرا.

وهي – بالفعل – الحقيقة اللّسانية التي يقرها تشومسكي: **(الأثر واحد من المقولات الخالية التي لها خصائص تظهر في التمثيلات العقلية، لكنها لا تنطق. أي أنها ظاهرة لعمليات العقل، لكنها لا ترسل أي إشارة إلى عمليات النطق)**[62]. إنه **(... موجود بالفعل في التمثيل العقلي للجملة، وإن كان غير منطوق، فهو يرى بالعقل...)**.[63]

4- قوانين الأثر في النظريّة العربيّة للمقولة الفارغة

وعودا على بدء يمكن القول:

إنّ الأثر كمقولة عربيّة فارغة تعكس المحذوف، تخضع لقوانين أهمّها:

1 -للمقولة الفارغة / الأثر أنماط. فقد تكون:

أ -صوتيّة إذا كانت حركة إعرابيّة.

ب -لفظيّة إذا كانت سياقا مقاليّا سبق ذكره، فأشار للمحذوف.

ج -حاليّة، إذا كانت مقاما مُشاهَدا يغني عن اللفظ المحذوف.

د -أو ذهنيّة، إذا كانت قرينة مجردة من الخواص الصّوتيّة، ذات محتوى عقليّ معنويّ ليس إلا.

2 -إنّ لكلّ نمط من هذه المقولة الفارغة حكما بنيويّا،

- فالأثر الصّوتيّ لا يكون إلا نتيجة عامل محذوف نحو: "**ساعدتك لتنجحَ**" ، والأصل: "ساعدتك لأن تنجحَ". وأيضا "الأسدَ الأسدَ، أي: باعدِ الأسدَ.
- وأمّا الأثر اللّفظي، الحاليّ والذّهنيّ (المقدر)، فيكون دليلا يشير للمحذوف عاملا كان أو معمولا نحو: "منْ تساعدُ ؟ محمّدًا، أي أساعدُ محمّدًا.

3 -الأثر ينجم إمّا:

- عن تحويل حذف لأحد عناصر التّركيب (العامل أو المعمول).
- أو عن تحويل تقديم لأحد عناصر الجملة النّحويّة.

4 -إنّ للأثر النّاتج عن الحذف حالتين هما:

- أن يكون له محتوى صوتي إذا كان حركة إعرابيّة، أو لفظًا قد سبق ذكره.

- أن يكون مجردا من المحتوى الصّوتيّ، إذا ورد على هيئة مقام أو تمثيل ذهني مقدّر.

5 يتمّ تفسير الأثر – الحاصل عن تحويل التّقديم – دلاليّا ووظيفيّا من خلال السّابق المقدّم رتبة، العليق به بناء نحو:

ج [[القادمُ] [من] تقديم [ق [من] م اس [القادم] + أ]

(+ سابق)

6 أمّا المحذوف، فيتمّ تحديد محتواه (الدلالي والوظيفي) انطلاقا من الأثر. فإن كان فتحة، غدا دليلا على أنّ المحذوف عامل فعليّ نحو: "النّجاح النّجاحَ"، أي" الزم النّجاحَ".

- وإن كان كسرة، غدا المحذوف عاملا خافضا.

- وإن كان سكونا، فالمحذوف عامل جازم.

ولذلك يمكن القول بحسم إنّهما (أي المحذوف وأثره)، يشكّلان زوجا ثنائيّا أي سلسلة لغوية يكون المحذوف رأسها. وتتّخذ الرّمز التّالي: (مح، أ).

7 قد يرد الأثر – في العربيّة طبعا – مركّبا مزدوجا يجمع بين الدّال الصّوتيّ (الحركة) واللّفظي، وذلك نحو سؤالك: "**من تقصد ؟** ← **فيكون الجواب** "**عمرا**" أي "أقصدُ عمرا".

فالفعل (تقصد) المذكور في بدء الجملة دليل لفظي على المحذوف من جواب الاستفهام.

وإمّا الفتح (وهو العلامة الصّوتيّة) الملازم لـ (عمرًا)، فيدلّ بدوره على أنّ السّابق لن يكون سوى فعل مؤثّر بالنّصب على ما يليه.[64]

8 الأثر كالعائد (l'anaphore) مربوط بسابقه المحذوف، الذي يتحكّم فيه مكونيّا.

9 إنّ الأثر ب، كمقولة فارغة تحيل على المحذوف أ، تخضع للمبدأ العام الآتي:

ب أثر للفئة أ، إذا وفقط إذا كان:

1/ أ عاملا.

2/ أ معمولا.

3/ أو عاملا ومعمولا معا (أي تركيبا نحويا).[65]

5- أنماط المضمر / ضم

إنّ المضمر "ضم" في اللّسانيّات العربيّة فارغ معجميّا، له سابق يفسّره ويحيل إليه دلاليّا، ووظيفيّا.

وهو محاك في بناءه الخارجي الضّمائر المملوءة معجميا (les pronoms)؛ مثل: أنا، نحن، هو...، الدالة على الشخص والعدد.

إنّ للضم في العربيّة نمطين هما:

5-1- الضّمير المستتر

إنّه الضّمير المسند الموجود في النّية، المستكن في فعله المتصّرف (المضارع، الماضي، أو الأمر واسمه)، المختصر في لفظه[66]، والمستنبط بالتقدير، وذلك في مثل:

1 ⊣الولدُ [يقوم [هو] ضم]]

2 ⊣الولدُ [قام [هو] ضم]]

3 ⊣م [أنت] ضم

4 ⊣الأولاد راحوا [هم] ضم

5 ⊣البنتُ [غادرت [هي] ضم]]

ففي كلّ هذه الأمثلة، يرد المضمر ضم:

- مخفيا في لفظ الفعل المتصرف، وملغما في صيغته، متحدا مع جذره، مجردّا من الإشارة الصّوتيّة النطقيّة.
- في موضع رفع على الفاعليّة، سواء ورد في جملة متصرفة، صدرٍ، صغرى، – كما في الأمثلة السابقة – أو في جملة مصدرية مركبة مثل:[67]

6 ⊣ج [رأيتُ الرّجل ج1 [يذهبُ] + ضم]

مراقب

- معمولا دوما، خلافا لما تنادي به نظريّة تشومسكي.[68]
- حاملا لصفات التّطابق في النّوع والعدد، موافقا لمرجعه السّابق الذي يفسّره، ومتحدا وفعله. ففي الأمثلة (1 – 2 – 3) ورد المضمر "ضم" مفردا، مذكرا. وفي المثال (4) ضارع ضم سابقه (الأولاد)، فجاء جمعا، مذكّرا للغائب.

وفي المثال (5) طابق ضم سابقه المراقب له في الجنس (التأنيث)، والإفراد (العدد).

- ويرد ضم حرا في مقولته العاملة، غير مربوط بأقرب فاعل؛ بل يحيل إحالة اعتباطيّة على الفاعل المراقب عن بعد (الولد، الأولاد، البنت) خارقا بذلك قيد الاستتار (la sub-jacence).

5-2- ضمير الفصل

يعدّ ضمير الفصل * الواقع أول الكلام بين اسمين معرفتين، تام المعنى بهما، المرفوع – وهو اختيار البصريين –[69]، مظهرا آخر للمضمر الفارغ "ضم"؛ لكونه يتفق معه في خصائصه البنيوية التي تصيّره مرفوعا غير معمول قط.

ويتّضح هذا القانون العام الذي يحدّه من خلال المثالين (1-2):

1 زيدٌ ضم [هو] المسافرُ.

2 كان زيدٌ ضم [هو] المسافرَ.

فمن خلال هذين المثالين (1، 2) يلاحظ:

- أنّ ضمير الفصل [هو] يتوسّط الاسمين المسند والمسند إليه، ركني الفائدة الإخبارية.
- إنّه لم يتلقّ وظيفة إعرابيّة (أي ليس معمولا).
- إنّه لم يغيّر الحكم الإعرابيّ لما يليه. فليس بالعامل، – وكأنّه غير موجود خطّا – فقد ظلّ الاسم المتأخّر –المسافرُ/المسافرَ) مرفوعا على الخبريّة، أو منصوبا لنسخه **(والذي يفارق به المبتدأ الفصل ههنا أنّ الضّمير إذا كان مبتدأ، فإنّه يغير إعراب ما بعده، فيرفعه البتة بأنّه خبر المبتدأ. وإذا كان فصلا لا يغير الإعراب، عمّا كان عليه بل يبقى على حاله كما لو لم يكن موجودا).**[70]

فالفصل "ضم" لا موضوع له من الإعراب.

- إنّه مقولة خالية نحويّا، مجرّدة من الوظيفة النّحويّة، وإن تُلُفّظ بها.
- إنّه كالضّمير المستتر، ذو مرجع سابق يراقبه ويفسره دلاليّا وحاليّا، نحو:

1 ج [الرجالُ ج1 [هم] ضم القائمون]]

(+ مراقب)

2 كان [الرّجالُ ضم [هم] القائمين]]

(+ مراقب)

3 ج [[الرجلان] ضم [هما] القائمان]]

(+ مراقب)

- إنّه يضارع مرجعه في الجمع، والتثنية (1، 2، 3)، وفي النّوع (التذكير) – ينظر الأمثلة أعلاه –.

فبناءً على هذه الخاصيات التي شملها ضمير "ضم". والتي صيّرته في موضع رفع، غير معمول، ولا عامل، حاملا لسمات تطابقيّة، ذا مرجع إحالي، وجب تعديل نظرية تشومسكي؛ والقول إنّ من خصائص "ضم" في العربيّة أنّه:

- معمول إذا كان ضميرا مستترا.
- غير معمول إذا كان ضمير فصل.
- مجرّد من المحتوى الصّوتي، إذا كان "الضّم" ضمير استتار.
- مجرّد من المحتوى النّحوي إذا كان "الضم" عمادا.

خلاصة القول

إنّ المقولة الخالية مفهوم ممارس في اللّغة العربيّة يجسّدها إمّا:

- الأثر الذي ينتج عن مبدأ تعويض ما حُذف أو ما قُدّم.
- المضمر "ضم" بنمطيه المتباينين.

و بذلك تكون المقولة الفارغة التي أقرّها نؤام تشومسكي إجراء بديلا لنظريّة الحذف العربيّة التي تعدّ إحدى ركائز النّحو العربي واللّسانيات العربيّة على حدّ سواء.

هوامش المقال

1 -الجرجاني عبد القاهر: **دلائل الإعجاز** ، تحقيق محمد عبد المنعم الخفاجي، مكتبة القاهرة، مصر، ط 1969/1، ص 170، بتصرف. ويراجع أيضا ابن جني: **الخصائص**، ج360/2، والخفاجي: **سرّ الفصاحة** ، المطبعة الرحمانية مصر، ط 1932/1، ص 194، ومحمد أبو موسى: **خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني** – مكتبة وهبة عابدين، مصر، 1996، ص 220.

2 -ابن السراج: **الأصول في النحو**، ج2، ص 247.

3 -ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج1، ص 125.

4 -للاطلاع على أمثلة لحذف العامل والمعمول يراجع السيوطي: **الهمع**، ج1، ص 103 و168 – 170، وابن الحاجب: **الكافية في النحو** ، ج1، ص 252، و**أمالي بن الحلجب** ، ج1، ص 409 – 449، والزجاجي: **الجمل في النحو** ، ص 39 و128، والأشموني: **حاشية الصبان** ، ج1، ص 253، والعكبري: **اللباب في علل البناء** ، ج1، ص 459، وابن الشجري: **أمالي بن الشجري**، ج1، ص 319 – 330، وابن هشام: **أوضح المسالك**، ج1، ص 153 – 371.

5 -ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج1، ص 125، وج2، ص 68.

6 -سبويه: **الكتاب**، ج2، ص 345، والمبرد: **المقتضب**، ج4، ص 129، وابن يعيش: **شرح المفصل** ، ج1، ص 94، والسيوطي: **الهمع**، ج1، ص 161، وابن هشام: **أوضح المسالك** ، ج1، ص 153 – 160. ومحمد أبو موسى: **خصائص التراكيب** ، ص 311.

7 – ابن الحاجب: **الكافية**، ج1، ص 253، وسيبويه: **الكتاب**، ج2، ص 130، وطاهر سليمان حمودة: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص 31 – 38.

8 -ابن الحاجب: **أمالي بن الحاجب** ، ج1، ص 409، وابن فارس: **الصّاحبيّ في فقه اللّغة** ، ص 222 وطاهر سليمان حمودة/ المرجع السابق، ص 99.

9 -السيوطي: **الهمع**، ج1، ص 173 بتصرف، وابن فارس، نفس المصدر، ص 222.

10 -ابن جني: **الخصائص**، ج1، ص 83، وابن هشام: **أوضح المسالك**، ج2، ص 20.

11 -ابن جني: نفسه، ج11، ص 78، وابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة**، ص 223.

12 -القزويني جلال الدين: **الإيضاح في علوم البلاغة والمعاني والبيان والبديع** ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985، ص 188، وأيضا ابن جني: **الخصائص**، ج2، ص 273، وطاهر سليمان حمودة: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، ص 43 و141.

13 -سورة الضحى: الآية رقم (3).

14 -سورة الحاقة: الآية رقم (30).

15 -محمد أبو موسى: **خصائص التراكيب اللغوية** ، ص 359 – 366، وطاهر حمودة: **ظاهرة الحذف في الدّرس اللغوي** ، ص 111، وابن هشام: **أوضح المسالك**، ج2، ص 20.

16 -ابن يعيش: **شرح المفصل** ، ج2، ص 28 و39، والسيوطي: **الهمع**، ج1، ص 161، وابن هشام: **أوضح المسالك** ، ج1، ص 371، والقزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ص 189، وطاهر حمودة: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، ص 105.

17 سورة غافر: الآية رقم (28).

18 يراجع محمد أبو موسى: **خصائص التراكيب اللغوية**، ص 369، ولاشين، عبد الفتاح: **التراكيب النحوية من الواجهة البلاغية** ، عند عبد القاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، 1980، ص 155.

19 سيبويه: **الكتاب**، ج1، ص 34 بتصرف. وللتوسع في مواضعه، يراجع مثلا ابن جني: **الخصائص**، ج2، ص 382، والعكبري: **التبيين عن مذاهب النحويين**، ص 247.

- المراد بالتركيب اللغوي عناصر الجملة الإسناديّة المعجميّة. وأمّا التّركيب النّحوي، فهو المؤلف من عامل ومعمول وعلامة.

20 ابن الشجري: **أمالي بن الشجري**، ج1، ص 358، وابن يعيش: **شرح المفصل**، ج2، ص 39.

21 ابن السراج: **الأصول في النحو**، ج2، ص 254، وابن يعيش: نفس المصدر، ج2، ص 68، وج1، ص 94.

22 ابن جني: **الخصائص**، ج2، ص 36، والقزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ص 179.

23 ابن جني: نفس المصدر، ج2، ص 370، وابن سراج: **الأصول في النحو**، ج2، ص 247، وابن هشام: **أوضح المسالك**، ج2، ص 35.

24 المبرد: **المقتضب**، ج4، ص 254.

وإن ثمة شروطا أخرى تتحكم في بناء الجملة، فلا يتغيّر تركيبها إلا إذا تحقّق ما يلي:

ألا ينتقض الغرض من التحريك (إن كان بالتقديم أو الحذف)؛ فلذلك لا يصح إسقاط التوكيد الذي يراد به الإطالة قصد إقرار خطابه في النفس (... **إن كل ما حذف تخفيفا، فلا يجوز توكيده، لتدافع حالية به من حيث التوكيد للإسهاب، والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز، فاعرف. ذلك مذهب العرب**).

ابن جني: **الخصائص**، ج1، ص 289.

ولذاك ينتفي حذف الحال والصّفة، لأنّ (... **ما طريقه التّوكيد غير لائق به الحذف. لأنّه ضدّ الغرض ونقيضه**).

ابن جني: نفس المصدر، ج2، ص 378، والأشموني: **حاشية الصبان**، ج2، ص 115.

ألا يكون المتروك ذكره عاملا ضعيفا، لذلك استقبح النحاة حذف الجار أو الجازم، وبقاء أثر لهما، إلا ما كان من ضرورات الشعر. ينظر مثلا:

ابن جني: **سرّ صناعة الإعراب** ، ج1، ص 149، وابن هشام: **مغنى اللّبيب عن كتب الأعاريب** ، ص 838 – 840. وطاهر حمودة: **ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي**، ص 136 – 149.

ومهما يكن من تنوّع الشروط التي تكون سببا رئيسيا في تغيّر بناء الجمل، إلا أنّها تعدّ عير كافية لتفسير المحذوف وتبريره. ويظل الدليل اللفظي أو الحالي أو الصّوتي – على النحو الموضّح أدناه – هو القرينة الواجب استحضارها حتى يُتجنب اللبس في المعنى أو خفاؤه.

25 جون سيرل: "**تشومسكي والثورة اللغوية**"، مجلة الفكر العربي، سنة 1979، عدد 15 جانفي، ص 142.

26 ابن الحاجب: **أمالي بن الحاجب**، ج1، ص 298.

27 المبرد: **المقتضب**، ج11، ص 248.

28 ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج1، ص 94، وابن هشام: **أوضح المسالك**، ج1، ص 371 وج2، ص 107.

29 وقد أجمع النحاة جميعا على أن الإعراب (دخل للكلام لأجل أن يفرق بين معاني الألفاظ من الفاعلية والمفعولية والإضافة الخ، لأنه لو لم يوجد الإعراب لاستبهمت المعاني، وانعدمت الفائدة، كما لو قلنا "كلم أخوك أبوك" لم نعرف الفاعل من المفعول). العكبري: **التبيين عن مذاهب النحويين**، ص 156، والسيوطي: **الأشباه والنظائر**، ج1، ص 102.

30 ابن جني: **الخصائص**، ج1، ص 35.

31 ينظر الأشموني: **حاشية الصبان**، ج1، ص 53، والزجاجي: **الإيضاح في علل النحو**، ص 66–69، وابن هشام: **شرح شذور الذهب**، ص 33، و**شرح جمل الزجاجي**، ص 92. وعباس حسن: **النحو الوافي**، ج1، ص 46.

32 حول قيمة الحركة الصّوتيّة، ينظر طاهر حمودة: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، ص 118.

33 حول حذف الجازم ينظر على سبيل المثال ابن الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، ج2، ص 530، وسيبويه، الكتاب، ج3، ص 5 – 8.

34 حول الحذف الناصب يراجع ابن الأنباري: نفس المصدر، ج 2، ص 534، والعكبري: **الباب في علل البناء** ، ج2، ص 31 – 37، وابن يعيش: **شرح المفصل**، ج7، ص 206، والمبرد: **المقتضب**، ج2، 14.

35 يراجع المثال في ابن الشجري: **أمالي بن الشجري**، ج1، ص 362 – 367.

36 يراجع المثال في السيوطي: **الهمع**، ج1، ص 168، وابن الحاجب: **الكافية**، ج1، ص 116، والزجاجي: **الجمل في النحو**، ص 39، والحريري: **شرح ملحة الإعراب**، 128.

37 ابن السراج: **الأصول في النحو**، ج2، ص 247 و254، وطاهر حمودة: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، ص 118 و120.

- يكاد الدليل الحالي – أي القرينة المقامية – يقارب من حيث المفهوم النظرية السياقية – وبخاصة السياق الاجتماعي –، التي نبّه إليها اللساني فيرث والتي هي جملة العناصر اللغويّة وشخصية المتكلّم – السامع وتكوينهما الثقافي، حيث تلتحم هذه المعطيات لتحدّد سياقا حاليا يفسر المعنى، ينظر مثلا طاهر حمودة: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي** ، ص 130، وفريد عوض حيدر: **علم الدلالة – دراسة نظريّة وتطبيقيّة –** مكتبة النهضة المصريّة، القاهرة، 1999، ص 28 – 60.

38 ابن جني: **الخصائص**، ج1، ص 264، بتصرف.

39 سيبويه: **الكتاب**، ج2، ص 130، والهواري بن جابر: **شرح ألفية بن مالك**، ج2، ص 345.

40 ابن جني: المصدر السابق، ج1، ص 284.

41 ابن السراج: **الأصول في النحو**، ج2، ص 247 بتصرف، وامطرزي: **المصباح في النحو**، ص 107.

42 ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج2، ص 68 وج3، ص 23، والسيوطي: **الهمع**، ج1، ص 103 – 168.

43 ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج3، ص 14.

44 ابن يعيش، المصدر السابق، ج 1، ص 126، والحريري: **شرح ملحة الإعراب** ، ص 128، وللتوسع في **الوسيط في النحو** ، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ط 1991/1، ص 236، وابن هشام: **شرح قطر الندى** ، ص 152، و**الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب** ، ج1، ص 575، وابن الحاجب: **الكافية في النحو** ، ج1، ص 116، و**الأمالي الشجرية**، ج1، ص 341 – 353.

45 المثال من ابن الحاجب: **الكافية**، ج1، ص 213، وابن يعيش: **شرح المفصل**، ج2، ص 68.

46 ابن الشجري: **أمالي بن الشجري**، ج1، ص 330 – 334، وابن هشام: **أوضح المسالك**، ج2، ص 4.

والاشتغال أسلوب يتألف من ثلاثة عناصر هي:

- المشغول عنه المحذوف العامل وهو الاسم المتقدم.
- المشغول وهو الفعل المتأخر,
- والمشغول به، وهو الضمير الذي يتعدّى إليه الفعل. ويراجع الموضوع في ابن هشام: **أوضح المسالك** ، ج2، ص4، و**الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب** ، ج1، ص 562، و**شرح قطر الندى** ، ص 210. وابن عصفور الإشبيلي: **شرح جمل الزجاجي**، ج1، ص 361، والموصلي عبد العزيز بن جمعة: **شرح كافية بن الحاجب** – دراسة وتحقيق وتعليق –، علي الشوملي، دار الأمل – دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1/2000، ج1، ص 208.

47 الحريري: **شرح ملحة الإعراب**، ص 163، بتصرف.

48 ابن جني: **الخصائص**، ج2، ص 370 – 371، بتصرف.

49 السيوطي: **لهمع**، ج1، ص 158.

50 يراجع ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج2، ص 20.

51 ابن السراج: **الأصول في النحو**، ج2، ص 247، بتصرف.

52 وهي الحقيقة اللغوية التي يؤكدها ابن يعيش بقوة: **(قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ، وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالة، لم يحتج إلى اللفظ المطابق)**، ينظر: **شرح المفصل**، ج1، ص 125، بتصرف.

53 السيوطي: **الهمع**، ج1، ص 168، بتصرف، وابن هشام: **مغني اللبيب**، ص 787.

54 ابن السراج، المصدر السابق، ج2، ص 247، بتصرف، وابن جني: **الخصائص**، ج2، ص 366.

55 ابن السراج: **الأصول في النحو**، ج2، ص 254.

56 ابن هشام: **مغني اللبيب**، ص 64.

57 حول علاقة المقدّر بالمنويّ، المقصود بالنّفس، ينظر ابن منظور: **لسان العرب**، مجلد 5، مادة قدر، ص 31.

58 تراجع القضية في ابن الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج1، ص 245.

59 المثال من السيوطي: **الهمع**، ج1، ص 103.

60 الأشموني: **حاشية الصبان**، ج3، ص 143، بتصرف.

61 ابن الشجري: **الأمالي**، ج1، ص 341.

62 تشومسكي: **اللغة ومشكلات المعرفة**، ص 78.

63 تشومسكي: نفسه، ص 77، وأيضا ينظر كتابيه:

Chomsky ? **Règles et représentations**, 1985, P.140, et 1980, P.97.

64 أي على كل ما يتضمن معنى المفعولية.

65 فعند حذف الجملة بأسرها، فإن الأثر سيدل عليها مثل:

ج [هل سافرت ؟ نعم]، أي: ج [سافرت] ← نعم

Ø .a

- ج [Ø + نعم] ← نعم.

66 حول تعريفه ينظر السيوطي: **الهمع**، ج60/1، وابن هشام: **أوضح المسالك** ، ج60/1، وصبيح التميمي: **إرشاد المسالك إلى ألفية بن مالك** ،دار الشهاب، باتنة، الجزائر، 19، ص 161، والهواري بن جابر: **شرح ألفية بن مالك** ، ج1، ص 157، والفاكهي: **شرح الحدود النّحويّة**، ص 110.

67 حول مجيء ضم مرفوعا ينظر مثلا ابن يعيش: **شرح المفصل** ، ج3، ص 88، وصبيح التميمي: المصدر السابق، ص 185، وعباس حسن: **النحو الوافي**، ج1، ص 229.

68 وهي الحقيقة اللسانية التي تفرق اللغة العربية عن نظرية العامل لتشومسكي. وتؤكد صعوبة الاحتفاظ بالمبدأ الذي يقول إن ضم غير معمول قط. وهذا ما يقره الفاسي الفهري: **(وعلى كل يصعب الاحتفاظ بالمبدأ الذي يقر أن ضم غير معمول فيه في جميع اللغات)**، داود عبده: **اللسانيات واللسانيات العربية**، ص 136.

- الفصل اصطلاح بصري، لأن وظيفته تكمن في الفصل بين الخبر والنعت، وبيان أنّ المرفوع (المريض) في "الرجل هو المريضُ" خبر، لا نعت ولا توكيد. وأما نحاة الكوفة، فيسمونه عمادا. ينظر ابن الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، ج2، ص 706.

69 لتعريفه ينظر ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج3، ص 109، والسيوطي: **الهمع**، ج1، ص 68.

فمن الشروط الواجب توفرها في الفصل (العماد) حتى يؤدي دوره في الكلام، فيبين عن الخبر (أي المعنى) ويؤكده في النفس ما يلي:

أن يتطابق مع قبله في العدد والجنس.

أن يرد بعد معرفة، سواء أ كانت مبتدأ، أو منسوخة بكان أو إحدى أخواتها نحو: "**الله هو الرقيبُ**" "**كان الله هو الرقيب**".

أن يكون مرفوعا.

لا يكون الاسم الواقع بعده إلا معرفة (الرقيبُ / الرقيبَ).

يراجع الموضوع في السيوطي: **الهمع**، ج1، ص 68، والتيميمي صبيح: **إرشاد المسالك**، ص 199.

70 ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج3، ص 112 – 113.